الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2078
27 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعـــلان منـــح الاســـتقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١ - ٣	٢
ثانيا	- التطورات الدستورية والسياسية	٤ - ٨	٢
ثالثا	- الأحوال الاقتصادية	٩ - ١٨	٣
رابعا	- الأحوال الاجتماعية والتعليمية	١٩ - ٢١	٥
خامسا	- المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة	٢٢ - ٢٦	٦
سادسا	- المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية	٢٧	٧
سابعا	- مركز الإقليم مستقبلا	٢٨ - ٣٠	٧
ثامنا	- الحالة في أعقاب ثورة بركان تلال سوفرير	٣١ - ٣٤	٨

030697 030697 97-13939

97-13939

أولا - لمحة عامة

١ - تقع مونتسيرات[١] في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غرب انتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غرب محافظة غوادلوب الفرنسية الخارجية. ويبلغ أقصى طول الجزيرة ١٨ كيلومترا وأقصى عرض لها ١١ كيلومترا وتغطي مساحة ١٠٣ كيلومترات مربعة. وبلايموث هي عاصمة مونتسيرات.

٢ - والجزيرة ذات طبيعة جبلية وتكوين بركاني. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ انفجرت ثورة بركان تلال سوفرير بعد أن ظل خامدا أكثر من ٤٠٠ عام وتسبب في آب/أغسطس ١٩٩٥ في إجلاء ما يربو على ثلث سكان مونتسيرات من قطاعها الجنوبي إلى مناطقها الشمالي "الآمنة". وطبقا لأحدث المعلومات الإحصائية المتاحة بلغ عدد سكان مونتسيرات ١٠ ٥٨١ نسمة في عام ١٩٩٥[٢].

٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩٧، وفي خضم سنة أخرى من النشاط البركاني المتزايد، يجد الإقليم نفسه في مواجهة مستقبل محوط بالغموض، وقد نزح قسم كبير من سكانه وسرى الاضطراب في أنحاء اقتصاده.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

٤ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات الدستورية في الإقليم في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2019، الفقرات ٥ - ١٦).

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أجريت انتخابات عامة في الإقليم لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي السُباعي، لكنها انتهت إلى نتيجة غير حاسمة. وبعد أيام من المشاورات اتفق على تشكيل الحكومة والمعارضة بأغلبية أربعة أفراد للحكومة مقابل ثلاثة أفراد للمعارضة، وتشكلت حكومة ائتلافية من رئيس وزراء جديد هو برتراند أوزبورن، من حركة الإعمار الوطني، وروبين ميد، رئيس الوزراء الأسبق، من الحزب الوطني التقدمي، وأدلينا تويت من حركة الإعمار الوطني، وروبرت ويكس، وهو مرشح مستقل.

٦ - وعهد إلى رئيس الوزراء الجديد بحقيبة المالية والتنمية الاقتصادية، وإلى أدلينا تويت بحقيبة التعليم والصحة والخدمات المجتمعية، أما روبين ميد فكلف بحقيبة الزراعة والتجارة والبيئة، وكلف روبرت ويكس بحقيبة الاتصالات والأشغال[٣].

٧ - وأشار رئيس الوزراء أوزبورن، إلى أن محور اهتمامه ينصب على تحسين مستويات المعيشة والأحوال الاقتصادية في الإقليم في ظل الأزمة التي يواجهها حاليا[٤].

٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، فُصل الوزير روبين ميد من الحكومة، وبفصله وانتقاله إلى صفوف المعارضة، كان يمكن للحكومة أن تواجه وضعا لا تشغل فيه إلا ثلاثة من المقاعد السبعة المنتخبة في المجلس التشريعي. ولتجنب حصول هذه الحالة واحتمال العودة إلى صناديق الاقتراع من جديد وافق عضو مستقل من أعضاء المعارضة هو ديفيد برانت، على تأييد الحكومة دون أن تسند إليه أي حقيبة وزارية. وتولى السيد أوستين برامبل وهو عضو معين في المجلس التشريعي، وزعيم حركة الإعمار الوطني، منصب وزير الزراعة والتجارة والبيئة الجديد خلفا لروبين ميد؛ ويعتبر قيام أحد الأفراد المعينين في المجلس بشغل منصب الوزير في مونتسيرات مسألة نادرة إلا أنها جائزة بموجب الدستور[٥].

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

٩ - طبقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تسببت الأزمة المستمرة الناجمة عن ثورة البركان في تأثير سلبي على المناخ الاقتصادي في الجزيرة على مدى عام ١٩٩٦. وأدى انخفاض الاستثمار الخاص إلى نقص ملموس في الإيرادات الحكومية، وزيادة مطردة في معدلات البطالة رفعتها من مستواها المعتاد وهو ١٠ في المائة إلى حوالي ٢٠ في المائة.

١٠ - وفي مواجهة هذه المشاكل، وبغية القيام أيضا باستيفاء احتياجات اجتماعية وهيكلية أساسية مهمة تقتضيها الأزمة الراهنة، أولت حكومة مونتسيرات اهتمامها لتنمية قطاعها الشمالي الذي اعتبر بمثابة "المنطقة الآمنة" في الجزيرة.

١١ - وخلال عام ١٩٩٦ حملت الأنشطة السيزمية والرماد المتساقط من البركان السلطات على القيام في مناسبتين بترحيل نسبة مئوية كبيرة من السكان إلى المنطقة الآمنة، وأدى ذلك بدوره إلى اضطراب اقتصادي واسع النطاق في الجزيرة. وحدثت انعكاسات خطيرة لنقل الجامعة الأمريكية للكاريبي من موقعها، والانخفاض الملموس في الحركة السياحية أثرت في تجارة التوزيع والأنشطة المصرفية والخدمات الشخصية. وفي عام ١٩٩٦ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبيا وارتفع معدل التضخم إلى ٤,٤٣ في المائة[٦].

١٢ - وطالت أزمة البركان أيضا البرنامج الاستثماري للقطاع العام الذي تنفذه الحكومة، بعد ما حقق بداية نشطة واضحة في مطلع عام ١٩٩٦ في مشاريع عديدة منها، مبنى مقر الحكومة الجديد، وتشييد الطرق، والأعمال التمهيدية لبناء المطار، ومشاريع التوسع في توصيل الكهرباء.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ أجري إخلاء ثالث للسكان عقب تجدد نشاط البركان ضاعف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الجزيرة. وقدمت الدولة القائمة بالإدارة ما يربو على ثلاثة ملايين جنيه استرليني لمساعدة مونتسيرات في جهود الإخلاء وإعادة بناء الاقتصاد، وحصلت الجزيرة على مساعدات أخرى من حكومة كندا وبنك باركليز ورويال بنك في كندا، وعديد من شركات الطيران وعدة وكالات للإغاثة. وأنشئ صندوق الحاكم لأغراض الإغاثة للمساعدة في تنسيق الهبات المقدمة إلى مونتسيرات.

وقدمت الدولة القائمة بالإدارة تنازلات في إجراءات الهجرة سمحت بمقتضاها لأبناء الجزيرة بالعمل في المملكة المتحدة والحصول على مستحقات تتصل بالدخل والسكن لمدة عامين، وألغت منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي اشتراطات الحصول على تصاريح العمل لأبناء مونتسيرات الراغبين في الانتقال إلى دولها الأعضاء والبحث عن عمل فيها[٧].

١٤ - وأعلنت الدولة القائمة بالإدارة أنها ستقدم إلى مونتسيرات مساعدات قيمتها ٢٥ مليون جنيه استرليني، بالإضافة إلى مبلغ ٨,٥ مليون جنيه استرليني تعهدت بتقديمه منذ بداية الأزمة، لتطوير المرافق في شمال الجزيرة ومواصلة تقديم الخدمات العامة حتى سنة ١٩٩٨. وستستخدم هذه الأموال لتحسين الخدمات المؤقتة للمستشفيات والمدارس والطرق، وتحسين توزيع المياه وتوليد الكهرباء وتمويل إنشاء ميناء بديل. وينتظر أيضا أن تستكمل في آذار/مارس ١٩٩٧ عملية لتطوير المستشفيات تتكلف ثلاثة ملايين وحدة عملة أوروبية كما أعلن عن العمل في بناء سبع مدارس بتكلفة ٥,٨ مليون وحدة عملة أوروبية[٨].

١٥ - وفي مجال الزراعة، واصلت الحكومة تشجيع تنويع المحاصيل الغذائية وزيادة غلتها سواء للاستهلاك المحلي أو لأغراض التصدير. وفي الوقت الحاضر يمثل القطاع الزراعي أقل من ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى الرماد البركاني المتساقط بكميات كبيرة فوق المناطق الزراعية أثناء ثورة البركان في تدمير المحاصيل ونزوح المزارعين من هذه المناطق، مما نجم عنه آثار عكسية في الإنتاج وفي مبيعات المحاصيل والماشية. ويقدر أن نسبة تتراوح بين ٧٠ إلى ٨٥ في المائة من الأغذية التي تحتاجها مونتسيرات تنتج في المناطق المهددة بثورة البركان[٩].

١٦ - غير أن قطاع الصناعة التحويلية يظهر دلائل واضحة على الانتعاش تبدو في زيادة الإنتاج والتصدير وتعكس إلى حد كبير الاستفادة من مزية المعاملة التفضيلية الممنوحة للجزيرة بالنسبة لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي. وفي نهاية عام ١٩٩٦ بلغ حجم الصادرات السلعية المحلية، وتتألف أساسا من الأرز والمكونات الالكترونية وتتجه إلى أوروبا والولايات المتحدة، ما مجموعه ١١,٤ مليون دولار. ومثلت صادرات الأثاثات المصنوعة من البلاستيك المتجهة إلى سوق الجماعة الكاريبية نسبة كبيرة أيضا من الصادرات.

١٧ - وكان العامل المؤثر في مجال الصناعة التحويلية هو مضارب الأرز التي افتتحت في عام ١٩٩٥. ومثلما استمر تشغيل ميناء بلايموث، استمر أيضا تشغيل هذه المرافق وواصلت عملياتها الإنتاجية والتصديرية في جميع مراحل الأزمة وأتاحت زخما رئيسيا لاستدامة النشاط الاقتصادي. إلا أن قرار الاتحاد الأوروبي مؤخرا بغرض حصص على كميات الأرز المستوردة من الكاريبي في الربع الأول من عام ١٩٩٧ بات يهدد واحدة من الصناعات القليلة القوية الباقية في الجزيرة، ويمكن أيضا أن تكون له تداعيات على منتجي الأرز الآخرين في الكاريبي الذين يصدرون انتاجهم إلى مونتسيرات[١٠].

١٨ - وفي أول بيان عن الميزانية يدلي به رئيس الوزراء ووزير المالية، برتراند أوزبورن، أمام المجلس التشريعي في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أوضح أن الإقليم ظل رغم النشاط البركاني فيه يتلقى طلبات

للحصول على الحوافز التي يقدمها للاستثمار. وفي عام ١٩٩٦ وردت إليه طلبات للحصول على معلومات عن الأعمال والاستثمار من ١٩ شركة أمريكية وأوروبية، ومنحت سبع شركات مزايا ضريبية، اثنتان منها تزمعان إقامة مشاريع جديدة. وفي الآونة الأخيرة أجريت دراسة لتحديد كل ما تفرضه الحكومة من مصروفات ورسوم وأعباء وضرائب، وينتظر أن تؤدي المعلومات التي تسفر عنها الدراسة والتوصيات ذات الصلة إلى تمكين الحكومة من وضع سياسة ضريبية أكثر جاذبية وفعالية. غير أن القسم الأعظم من بيان رئيس الوزراء انصب على المحاولات التي تبذلها مونتسيرات لالتماس مساعدات إضافية من الدولة القائمة بالإدارة تقرب قيمتها من ٢٧,٢٦ مليون وحدة عملة أوروبية، وتمثل ٤٧ في المائة من مجموع الإيرادات المتكررة للجزيرة[١١].

رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

١٩ - وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في مونتسيرات حاليا ست رياض أطفال يلتحق بها ٢٢٥ طفلا، وأربع مدارس حكومية ومدرستان خاصتان في مرحلة التعليم الابتدائي يلتحق بها ٩٦٤ تلميذا، ومدرسة حكومية واحدة ومدرسة خاصة واحدة في مرحلة التعليم الثانوي يلتحق بها ٧٤٠ طالبا، علاوة على كلية مونتسيرات التقنية وتضم ٤٥ طالبا. ويقع ٦٢ في المائة من الأبنية المدرسية في المنطقة غير الآمنة ولا يتسنى استخدامها الآن في الأغراض التعليمية. وخلال المرحلة المبكرة للأزمة التي صاحبت ثورة البركان اضطر وزير التعليم إلى الاستعانة بالمنازل والمطاعم والخيام وأحد البارات كمدارس. ويجري في الوقت الحاضر تشييد بعض المباني لتوفير مرافق تعليمية إضافية في المنطقة الآمنة.

٢٠ - وحسب إفادات الدولة القائمة بالإدارة، تقدم الخدمات الطبية في مونتسيرات من قبل الحكومة أساسا وبدرجة أقل من قبل فئة قليلة من الأطباء الخصوصيين. وفي الوقت الحاضر يتوفر لحكومة مونتسيرات خمس من عيادات الأحياء يقدم فيها أطباء الحكومة خدمة العيادة الخارجية المجانية للمرضى الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما أو تزيد على ٦٠ عاما، أو مرضى السكر وضغط الدم، وتقدم صيدلة المستشفى أدوية مجانية للمرضى. وتملك الحكومة مستشفى واحدا في الجزيرة، وثمة مستشفى آخر في بلايموث يضم ٦٥ سريرا ملحق به قسم لطب الشيخوخة يضم ٣٦ سريرا آخر؛ إلا أن النشاط البركاني تسبب في إغلاق هذا المستشفى، كما تسبب في إغلاق سبع من عيادات الأحياء. ويجري حاليا تقديم الرعاية الصحية الأولية بصورة مؤقتة عن طريق مستشفى مؤقت في سانت جونس طاقته ٣٠ سريرا وملحق به قسم لطب الشيخوخة يضم ٤٠ سريرا.

٢١ - ومن ناحية أخرى، وطبقا لإحصاءات الجريمة المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد الجرائم التي ارتكبت في الإقليم في عام ١٩٩٦ ما مجموعه ٣٤٤ جريمة.

خامسا - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٢٢ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساسا المساعدة التي تحصل عليها مونتسيرات من الأمم المتحدة. وينفذ البرنامج الإنمائي برامج للتعاون التقني في خمس من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي من ضمنها مونتسيرات. ويتفاوت نطاق ومحور اهتمام هذه البرامج من إقليم إلى آخر لكنها تنفذ جميعا بمقتضى المبادئ التوجيهية لتنفيذ ترتيبات الخلف البرنامجية التي يطبقها البرنامج الإنمائي، والمقررات ذات الصلة لمجلسه التنفيذي لا سيما المقررات المتعلقة بمجالات تركيز المساعدة وتخصيصها في إطار كل دورة من الدورات البرنامجية، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٣ - وقد استمر المنحى العام الجديد لترتيبات الخلف البرنامجية، التي يركز فيها البرنامج الإنمائي على تعزيز التنمية البشرية المستدامة، يسترشد في إطار دورتي البرمجة الخامسة والسادسة بمقرري المجلس التنفيذي ٢٢/٩٥ و ٢٣/٩٥ المؤرخين ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ اللذين يشددان على مجالات الدعم التقني التالية: (أ) التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر؛ (ب) تهيئة فرص العمل وموارد الرزق المستدامة؛ (ج) الإدارة والمشاركة وتمكين المرأة؛ (د) حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٤ - وتفرض قيود الموارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورة تحديد أولويات تخصيص المساعدات بالاستناد إلى حد كبير إلى معايير نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم السكان ومستويات التنمية في البلدان المتلقية. وعلى ذلك، واعتبارا من بداية العمل بإطار التعاون للدورة السادسة (١٩٩٧-١٩٩٩) حصلت جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي التي تستفيد من برامج التعاون التقني المقدمة من البرنامج الإنمائي على مركز البلد المانح الصافي. ومُنحت مونتسيرات اعتمادا قيمته ٠٠٠ ٧٣ دولار ضمن هدف تخصيص الموارد المتأتية من موارد البرنامج الأساسية تحت البند ١-١-١ في الدورة السادسة على أساس أن يجري استرداده بالكامل، وفقا للفقرة ٢١ من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣/٩٥.

٢٥ - وإضافة إلى الاعتمادات المقدمة في سياق هدف تخصيص الموارد، تستفيد بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من العنصر المتعلق بمنطقة البحر الكاريبي في البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للبرنامج الإنمائي. ونظرا لعضوية مونتسيرات تحديدا في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي، ستستمر في الاستفادة على غرار ما حصل في الدورة الخامسة من برنامج الكاريبي المتعدد الجزر. ويمكن أيضا إتاحة سبيل أمام مونتسيرات للحصول على تسهيلات إضافية مثل تسهيلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وشركاء برنامج التنمية.

٢٦ - وينصب محور التعاون المقدم من البرنامج الإنمائي إلى مونتسيرات، الذي مثل حالة خاصة لتقديم المساعدات في أثناء دورة البرمجة الخامسة بسبب الآثار المستمرة لثورة البركان في الجزيرة، على مسائل التنمية وتنفيذ سياسات وبرامج إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز القدرة المؤسسية في هذا المجال بصورة أساسية. ووجهت بعض المدخلات إلى عدة مجالات منها التخطيط العمراني وإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والتخطيط لمواجهة الكوارث وإدارتها. غير أن استمرار الأزمة استلزم إدخال تغييرات شاملة في

وجهة المساعدة الخارجية لكي يتسنى تقديم مساعدات الإغاثة. وعلاوة على ما يقدمه البرنامج الإنمائي لسد الفجوات الأساسية في مرحلة الطوارئ، يقدم أيضا بعض الدعم لجهود التوطين الطويلة الأجل. ومن المنتظر أن يستمر هذا المطلب قائما في الجانب الأكبر من الدورة السادسة الراهنة نتيجة لاستمرار الأزمة. ومن جملة التصورات التي تشملها هذه المرحلة نقل العاصمة بشكل دائم ونقل قسم كبير من السكان إلى جزء أأمن في الجزيرة. وربما تتطلب هذه الظروف على الأرجح قيام المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بإعادة دراسة مركز البلد المانح الصافي لمونتسيرات في ظل الآثار السلبية الخطيرة التي يتعرض لها اقتصاد الجزيرة ومجتمعها[١٢].

سادسا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية

٢٧ - لا يزال الإقليم ينتسب إلى عضوية الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي والمؤسسات المرتبطة بالمجموعتين، بما فيها جامعة الهند الغربية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمصرف المركزي لشرقي منطقة البحر الكاريبي. وتنتسب مونتسيرات إلى عضوية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأجهزتها الفرعية. ويُمثل الإقليم في اجتماعات المجموعة الكاريبية للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية التي يرعاها البنك الدولي.

سابعا - مركز الإقليم مستقبلا

موقف حكومة الإقليم

٢٨ - أوردت ورقة عمل سابقة عن الإقليم أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1137، الفقرات ١٦-١٣) موقف حكومة الإقليم بالنسبة للمركز السياسي لمونتسيرات مستقبلا.

نظر الجمعية العامة في الموضوع

٢٩ - يرد ملخص لموقف الدولة القائمة بالإدارة إزاء الأقاليم التابعة لها في ورقات عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1137، الفقرة ١٧؛ و A/AC.109/1180، الفقرات ٣٠ - ٣٦؛ و A/AC.109/2043، الفقرات ٤١ - ٤٣، وللاطلاع على البيانات التي أدلي بها في أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة انظر الوثيقة A/AC.109/2071، الفقرة ٣٦).

٣٠ - وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٢٤/٥١ باء، وهو قرار موحد يشمل الأقاليم الإثني عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقد خصص الجزء السابع منه لمونتسيرات.

ثامنا - الحالة في أعقاب ثورة بركان تلال سوفرير

٣١ - ترد معلومات عن تطورات الحالة التي أعقبت مباشرة ثورة بركان تلال سوفرير في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2052، الفقرات ١٨ - ٢٨).

٣٢ - ومنذ انفجار بركان تلال سوفرير في مونتسيرات لأول مرة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ تغير وجه الحياة تماما في الإقليم، واضطر ثلث سكانه إلى الانتقال إلى المنطقة الآمنة في شمال الجزيرة، أو الرحيل إلى الجزر المجاورة أو إلى المملكة المتحدة. وارتفع معدل البطالة من ٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة، وظل الكثير من السكان المتبقين وعددهم ٧٠٠٠ نسمة يتلقى مساعدة حكومية. وينفجر البركان من وقت إلى آخر ويقذف بالرماد في الهواء ويرسل أنهارا من الصخور والغازات الساخنة على جوانبه. وقد عـُريت مساحات واسعة بالقرب من الفوهة الملتهبة للبركان، ولفحت الصخور الغطاء النباتي وجففته الغازات الكبريتية وأدت الأمطار المستمرة المتكررة من الرماد الحمضي وتدفقات الحصوات البركانية إلى إيقاع أضرار جسيمة ببلايموث، عاصمة الجزيرة ومقر حكوماتها وقلب المجتمع في مونتسيرات، التي تحولت الآن إلى مدينة مهجورة. ودفع البركان كثير من السكان إلى حافة الفقر لاضطرار الفارين من منطقة الخطر إلى الاستمرار في دفع الأقساط العقارية لمنازل خالية ومدمرة[١٣].

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وضع علماء مرصد البراكين في مونتسيرات نظاما تفصيليا جديدا لتحديد المناطق وتعيين مراحل الخطر لمساعدة السكان في التعرف بسهولة على ما يتعين عليهم توقعه والمطلوب منهم فعله ضمن سيناريوهات مختلفة. وتتراوح مراحل الإنذار بين الأبيض (نشاط قليل أو انعدام النشاط) وتتدرج إلى الأصفر فالكهرماني فالبرتقالي فالأحمر فالبنفسجي (ثورة وانفجارات مستمرة). وتراوحت درجات الإنذار خلال شهور التقرير بين الكهرماني والبرتقالي والأحمر وظلت معظم الوقت على اللون البرتقالي حتى خفضت في الآونة الأخيرة، في آذار/مارس ١٩٩٧ إلى اللون الكهرماني.

٣٤ - وقسمت الجزيرة إلى سبع مناطق تتراوح بين المنطقة (ألف) الأشد خطرا (وهي الأقرب إلى البركان) والمنطقة (زاي) الأشد أمنا (وتقع أقصى شمال الجزيرة). وبين هاتين الدرجتين المتطرفتين تقع المناطق الأخرى متشعبة، بدرجات متتابعة من الأمان بعيدا عن منطقة البركان وإلى الشمال منها. ووضعت تعليمات محددة لكل منطقة تتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في كل مرحلة من مراحل الإنذار. وخلال شهور التقرير استمر العمل بهذا النظام رغم أن الخريطة يعاد رسمها من وقت إلى آخر لكي تعبر عن الاختلاف الحاصل في الحالة. وقد أدمجت المنطقتان ألف وباء على وجه الخصوص لتكوين ما يسمى "بالمنطقة غير الآمنة" وتشمل جميع المناطق الجنوبية والشرقية ومنطقة بلايموث. كما استمر اللون البرتقالي يمثل درجة الخطر السائدة في هاتين المنطقتين معظم الوقت[١٤].

الحواشي

(١) استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من التقارير المنشورة والمعلومات المحالة إلى الأمين العام في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة. وتمثل الأرقام والحقائق الواردة في ورقة العمل أحدث المعلومات المتاحة.

(٢) 1997 Caribbean Basin Commercial Proefile، صفحة ٢٦٧.

(٣) وكالة رويتر، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٤) الاسوشيتدبرس، ١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٥) The Caribbean Week، ٢٩ آذار/مارس - ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(٦) 1997 Caribbean Basin Commercial Proefile، صفحة ٢٦٦.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) The Caribbean Handbook 1997/98، الصفحة ١٦٨.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) The Caribbean Week، ١٥-٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١١) The Montserrat Reporter، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(١٢) معلومات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(١٣) وكالة رويتر، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(١٤) The Caribbean Week، ١٥-٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

- - - - -